

## الإصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

قالوا لزوال ملكة فتبطل تصرفاته .

قال في المغنى وغيره ولأن إطلاق الشرط يقتضي الحياة انتهى كلام صاحب الفروع .  
وظاهر كلامه صحة ولاية الحكم والوظائف بشرط شغورها أو بشرط إذا وجد ذلك قبل موت ولى الأمر وهو ظاهر كلامه .

قوله ( ويصح قبوله للوصية في حياة الموصى وبعد موته ) .

بلا نزاع وتقدم صفة الإيجاب والقبول .

قوله ( وله عزل نفسه متى شاء ) .

هذا المذهب مطلقا وعليه أكثر الأصحاب .

قال في القاعدة الستين أطلق كثير من الأصحاب أن له الرد بعد القبول في حياة الموصى  
وبعده .

وجزم به في الوجيز وغيره .

وقدمه في الكافي والرعائيتين والحاوي الصغير والفروع والفائق وشرح الحارثي ونصره .  
وقيل له ذلك إن وجد حاكم وإلا فلا ونقله الأثرم .

وقدمه في المحرر والنظم .

وعنه ليس له ذلك بعد موته بحال ولا قبله إذا لم يعلمه بذلك .

وعنه ليس له ذلك بعد موته ذكرها بن أبي موسى قاله في الفروع .

قال في القواعد وحكى بن أبي موسى رواية ليس له الرد بحال إذا قبلها .

ومن الأصحاب من حملها على ما بعد الموت .

وحكاهما القاضي في خلافه صريحا في الحاليين .

قوله ( وليس للوصي أن يوصى إلا أن يجعل ذلك إليه